2024/78.

واردات عدد .....
05 نوفمبر 2024 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مـشـروع قانون

يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المُبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على عقد التمويل المُلحق بهذا القانون والمُبرم بتونس بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ قدره مائتان وعشرة مليون (210.000.000) أورو، للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.

2024/78.

2024/78.

واردات عدد .....
05 نوفمبر 2024 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان)

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على عقد التمويل المبرم بتونس بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ قدره مائتان وعشرة مليون (210.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.

I. معطيات عامة:

1. الإطار العام:

يندرج إنجاز مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس في إطار برنامج الأروقة الإستراتيجية التي تربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية وذلك للحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطرقات.

2. أهداف المشروع:

- تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وبالتالي خلق المزيد من فرص التشغيل،
- تحسين ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية الساحلية والموانئ والمطارات،
- تنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب الساحلية من ناحية وبين البلدان الثلاث المغاربية تونس، الجزائر وليبيا من ناحية أخرى،
- تنشيط حركة الصادرات المتأتّية من الولايات الداخلية نحو البلدان المجاورة،
- تعزيز إدماج الولايات الداخلية المعنية في الدورة الاقتصادية،
- تسهيل التنقل بين الولايات الداخلية والرفع من مستوى السلامة المرورية.

3. مكونات المشروع:

يمتد المشروع على طول حوالي 181 كلم وقد تم تقسيمه إلى 8 أقساط: 3 أقساط بولاية صفاقس، و3 أقساط بولايتي سيدي بوزيد والقيروان وقسطين بولاية القصرين ويتراوح طول كل قسط بين 18 و28 كلم.

2024/78.

وتتمثل أهم مكونات المشروع في:

- مضاعفة الطريق إلى 2x2 مسالك،
- انجاز منشآت مائية لتصريف مياه الأمطار وإنجاز 3 جسور على وادي سبيطلة والحطب وأم بحر، وانجاز عدد 2 جسور على مستوى الطريق السيارة أ1 بمنزل شاكر وعلى السكة الحديدية بسبيطلة.
- انجاز طرقات حزامية على مستوى المدن التالية: منزل شاكر، أولاد حفوز، لسودة وسبالة أولاد عسكر.
- التنوير العمومي وتحويل شبكات المستلزمين العموميين.

4. الكلفة التقديرية للمشروع وتمويله:

تقدر الكلفة الجملية للمشروع بـ 1475 م د ت (الأشغال، تحويل شبكات، تحرير الحوزة، مهمة مراقبة تنفيذ الأشغال). وسيتم تمويل المشروع كما يلي:

الجهة الممولة	قيمة التمويل
البنك الأوروبي للاستثمار	قرض بقيمة 210 مليون أورو
البنك الدولي	قرض بقيمة 155 مليون أورو
ميزانية الدولة	مساهمة بقيمة 59 مليون أورو
الكلفة الجملية	**424 مليون أورو**

5. الجهة المنفذة للمشروع: وزارة التجهيز والإسكان (الإدارة العامة للجسور والطرقات).

6. مدة الأشغال: 3 سنوات ابتداء من سنة 2025.

7. التاريخ المبرمج للاستغلال الفعلي للمشروع: خلال السداسي الثاني من سنة 2028.

II. عملية التمويل:

1. عناصر التمويل: قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 210 مليون أورو (موضوع شرح الأسباب الحالي).

2. صيغة القرض: قرض سيادي لفائدة الدولة التونسية.

3. الشروط المالية لخط التمويل

- **نسبة الفائدة:** ثابتة أو متغيرة بالنسبة لكل قسط، حسب اختيار المقترض، يتم ضبطها بمناسبة كل عملية سحب وفق مؤشرات الأسواق المالية في الفترة المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار لمبلغ السحب ومدة السداد وفترة الامهال. حيث أن البنك الأوروبي للاستثمار الذي يتمتع بترقيم إيجابي (AAA) وذو نشاط غير ربحي، يسعى إلى تمكين مقترضيه من الاستفادة من هذا الترقيم من خلال حصولهم على نسب فائدة تفاضلية.
- **مدة السداد:** 25 سنة.
- **فترة امهال:** 07 سنوات.
- **آخر أجل لاستعمال موارد خط التمويل:** 60 شهرا ابتداء من تاريخ إمضاء اتفاقية التمويل.

III. المساعدة الفنية:

سيرصد البنك الأوروبي للاستثمار هبة بقيمة 1.7 مليون أورو سيتم توجيهها لتوفير الدعم الفني الضروري لوحدة التصرف في المشروع حتى تتمكن من القيام بعملية إنجاز المشروع في أفضل الظروف الممكنة.

IV. وحدة التصرف في المشروع

تنص اتفاقية التمويل على تركيز وحدة تصرف في المشروع لدى وزارة التجهيز والاسكان، تتولى الاشراف على تنفيذ مختلف مكونات المشروع والمتابعة الفنية والمالية للأشغال والتصرف المالي في القرض.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.